11,9 مليار دينار رصيد القروض المقسطة بنهاية أكتوبر الماضي

29,2٪ ارتفاعاً في القروض الاستهلاكية خلال 10 أشهر

علاء مجيد

■ الحكومة ضخت 636 مليون دينار من أرصدتها خلال عام
■ ارتفاع أصول الكويت الاحتياطية إلى 11,8 مليار دينار

بلغ رصيد القروض الاستهلاكية 1,37 مليار دينار في نهاية أكتوبر الماضي، مرتفعة 311 مليون دينار منذ بداية العام الحالي، بنمو 29,2٪ خلال 10 أشهر، وسجلت نموا سنويا بلغ 3,2٪ وبقيمة 43 مليون دينار، بينما سجلت نموا سنويا بلغ 34,4٪ مقارنة بمستويات شهر أكتوبر 2018 والبالغة 1,022 مليار دينار.

وكشفت الإحصائية الشهرية لبنك الكويت المركزي أمس، أن القروض المقسطة والتي تمنح للمواطنين بغرض ترميم او شراء سكن خاص شهدت ارتفاعا بأكثر من 0,4٪ خلال أكتوبر الماضي لتسجل مستوى 11,91 مليار دينار بالمقارنة بـ 11,87 مليار دينار في سبتمبر الماضي، ومنذ بداية العام وخلال الـ 10 أشهر الماضية فقد حققت ارتفاعا بلغ نسبته 1,76٪ وبقيمة 196,2 مليون دينار، كما سجلت نمويا سنويا قويا بلغ 2,3٪ مقارنة بمستويات أكتوبر من العام الماضي البالغة 11,6 مليار دينار.

وبالنسبة لقروض الأوراق المالية فقد شهدت تراجعا شهريا بنسبة 5,2٪ لتسجل مستوى 2,6 مليار دينار خلال اكتوبر الماضي، بينما سجلت ارتفاعا سنويا بنسبة 5,8٪ مقارنة بمستوياتها في اكتوبر من العام الماضي.

وعلى صعيد قطاع النفط والغاز، فقد حافظ الائتمان على نفس المستوى السنوي وهو 1,735 مليار دينار خلال أكتوبر الماضي بالمقارنة بنفس المستوى من العام الماضي، بينما سجلت ارتفاعا شهريا بلغت نسبته 5,9٪.

وتأتي هذه الارتفاع في التسهيلات الشخصية نتيجة لقرار بنك الكويت المركزي بزيادة الحد الأقصى للقروض وعمليات التمويل الموجه للأغراض الاستهلاكية ليصبح حدا مستقلا لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل وبحد أقصى 25 ألف دينار.

وعلى مستوى الائتمان لدى البنوك، فقد شهد ارتفاعا شهريا خلال شهر اكتوبر الماضي ليصل الى مستوى 38,34 مليار دينار مرتفعا بنسبة 0,65٪ مرتفعا بـ 251 مليون دينار مقارنة بسبتمبر الماضي الذي حقق الائتمان فيه 38,09 مليار دينار.

كما ارتفع الائتمان بشكل سنوي بنسبة 4,68٪ مقارنة بمستوياته في اكتوبر 2018 والذي سجل خلاله مستوى 36,854 مليار دينار.

كما ارتفعت ودائع القطاع المصرفي بنسبة 0,46٪ لتصل الى 43,61 مليار دينار في اكتوبر الماضي بالمقارنة مع تسجيلها مستوى 43,41 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي. وبالمقارنة مع مستوياتها في اكتوبر من العام الماضي، فقد ارتفعت الودائع بشكل سنوي بنسبة 1,2٪ بزيادة 535 مليون دينار في حجم الودائع.

ارتفاع الودائع

ارتفعت الودائع في البنوك خلال شهر أكتوبر الماضي بنسبة 0,46٪، حيث وصل الى مستوى 43,616 مليار دينار، مرتفعا عن المستوى الذي حققه في سبتمبر الماضي والبالغ 43,414 مليار دينار، علما بأن الرقم القياسي كان قد تحقق في شهر يونيو الماضي والبالغ 44,02 مليار دينار.

رفعت الحكومة 91 مليون دينار الى ودائعها خلال اكتوبر الماضي ليصل اجمالي ودائع الحكومة بالجهاز المصرفي الى 7,03 مليارات دينار بارتفاع شهري 1,3٪. وبشكل سنوي فقد ارتفعت بنسبة 9,9٪ مقارنة بمستوياتها في أكتوبر من العام الماضي البالغة 6,39 مليارات دينار، لتكون الحكومة بذلك قد ضخت 636 مليون دينار من أرصدتها خلال عام.

وعلى صعيد القطاع الخاص، حيث ارتفعت الودائع بالدينار الكويتي بنسبة 0,03٪ شهريا فقط خلال شهر أكتوبر لتصل الى 33,77 مليار دينار بنهاية الشهر بعدما ضخ القطاع الخاص 11 مليون دينار من ودائعه بالدينار خلال الشهر.

بينما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالدينار بشكل سنوي بلغ 291 ألف دينار عن مستويات اكتوبر من العام الماضي.

وخلال اكتوبر، ارتفعت ايضا ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية، حيث زادت بنسبة 3,7٪ لتصل الى مستوى 2,804 مليار دينار بنهاية اكتوبر، كما ارتفعت ودائع الخاص بالعملات الأجنبية على أساس سنوي خلال أكتوبر الماضي بنسبة 7,3٪ بارتفاع 191 مليون دينار عن مستويات أكتوبر من العام الماضي والبالغة 2,613 مليار دينار.

الاحتياطي العام

سجل الاحتياطي العام للكويت ارتفاعا شهريا بقيمة 28 مليون دينار بنهاية أكتوبر الماضي ليصل لمستوى 11,8 مليار دينار بارتفاع شهري 0,23٪ مقارنة بمستوياته البالغة 11,77 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي، وهذه الاحتياطيات لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار وتتكون من أرصدة الذهب النقدي ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة والعملة.

وبحسب بيانات قائمة الأصول الاحتياطية للكويت الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فان السبب الرئيسي وراء ارتفاع الاحتياطي العام للكويت الى هذا المستوى، هو ارتفاع الاحتياطي النقدي للبلاد من النقد الأجنبي بنهاية أكتوبر الماضي ليصل الى 11,049 مليار دينار، بزيادة قدرها 29 مليون دينار وبنسبة 0,26٪ عن شهر سبتمبر الماضي.

ومنذ بداية العام الحالي، أي خلال فترة الأشهر الـ 10 الأولى من العام، قفز الاحتياطي العام للكويت بنسبة 4,5٪ وبقيمة 517 مليون دينار، وذلك بدعم من ارتفاع النقد الأجنبي في البلاد بقيمة 507 ملايين دينار وبنسبة 4,8٪.

ويضم الاحتياطي الذهب الذي تمتلكه السلطة النقدية في البلاد والبالغ 31,7 مليون دينار، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

مكونات الاحتياطي النقدي

وتتكون الاحتياطيات النقدية الأجنبية للكويت من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمة عموما لأداء مدفوعات، وتستثنى منها النقود المعدنية التذكارية، أما الودائع المتضمنة في الأصول الاحتياطية فهي الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية، وبنك التسويات الدولية، وبنوك أخرى، والمقصود بالودائع هنا هو الودائع المتاحة عند الطلب.

وأخيرا، الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة.

فيما يبلغ حجم الاحتياطيات المودعة لدى صندوق النقد الدولي بنهاية اكتوبر الماضي، نحو 156 مليون دينار، منخفضا بنسبة 22٪ خلال الأشهر الـ 10 الماضية، وبقيمة 28,1 مليون دينار، مقارنة بمستوياتها البالغة 128,2 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

ويبلغ حجم حقوق السحب الخاصة نحو 563 مليون دينار بتراجع 3٪ خلال 10 أشهر مقارنة بمستوياتها بنهاية ديسمبر الماضي والبالغة 580 مليون دينار، وهي أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

تحالف مؤقت في «أرزان» للاعتراض على انقسام الشركة

أعلنت مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار عن قيام تحالف مؤقت من أطراف داخل الشركة، وذلك للاعتراض على مشروع انقسام الشركة.

وقالت «أرزان» في بيان للبورصة أمس، إن التحالف يمتلك نحو 40,455 مليون سهم تشكل نسبة تقدر بنحو 5,04٪ من رأس المال. وتم تشكيل التحالف «المؤقت» للاعتراض على انقسام «أرزان»، وتوكيل جاسم محمد سليمان المسلم ممثلا عنه.

ويضم التحالف: نجاة عبدالعزيز بدر المطوع، محمد سليمان إبراهيم المسلم، زيد سليمان إبراهيم المسلم، أحمد علي جراح الصباح، مشاري خالد فهد البديوي، حسين عبدالجليل ميرزا، حسين علي مشاري، وأحمد جاسم القمر.

جولة ترويجية في نيويورك وبوسطن

العصيمي: ملتزمون بمواءمة معايير البورصة مع أفضل الممارسات العالمية

نظمت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت جولة ترويجية استهدفت كبرى شركات إدارة الأصول المالية التي تتخذ مقرا لها في مدينتي نيويورك وبوسطن بالولايات المتحدة الأميركية، والتي تستثمر في الأسواق الناشئة، حيث تهدف هذه الجولة، التي تستمر لمدة يومين الى تسليط الضوء على فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية في الكويت لكبرى شركات إدارة الأصول عالميا.

ويعزى توقيت هذه الجولة لعدة أسباب، أهمها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المؤسسية والاستماع إلى ملاحظات وآراء الجهات المستهدفة حول تجربتهم الاستثمارية في الكويت ولعرض آخر التطورات في سوق رأس المال الكويتي وصولا إلى عملية خصخصة البورصة لتكون أول بورصة يمتلكها القطاع الخاص في الشرق الأوسط.

وتعليقا على هذه الجولة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، محمد العصيمي: «نهدف من خلال هذه الجولة إلى البحث عن فرص جديدة للتعاون المشترك مع المجتمع الاستثماري العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى السوق الكويتي، وذلك عن طريق تعريف الجهات الاستثمارية الأجنبية على التطورات التي تمر بها شركة البورصة وسوق رأس المال الكويتي، وعلى فرص التداول الواعدة عبر منصتها، وهو ما يساهم بشكل فاعل في الارتقاء بمكانتها وتمكينها من المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للكويت على الوجه الأمثل، كما تعرفنا في هذه الجولة على احتياجات كبرى شركات إدارة الأصول الأجنبية وسنقوم بدراسة مدى إمكانية تطبيقها بما يخدم السوق الكويتي ومكوناته كوننا ملتزمين بتحسين البنية التحتية وتبسيط العمليات ومواءمة معايير السوق مع أفضل الممارسات العالمية».

في الجولة الترويجية قامت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت بتسليط الضوء على عملية التطوير الشاملة التي تشهدها شركة بورصة الكويت وسوق رأس المال الكويتي بشكل عام والذي تم بجهود مشتركة بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة، حيث أدى هذا التطوير إلى تمكين وتزويد سوق رأس المال الكويتي بالأدوات والخدمات وأنظمة التداول اللازمة التي ترقى للمستويات العالمية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة، وتوفير منصة استثمار جاذبة، وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير العديد من القواعد واللوائح الموضوعة وفقا لاحتياجات السوق، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للسوق وخلق بيئة جاذبة للسيولة.

تستحوذ دول الخليج على 187,1 مليار دولار من تلك المشاريع

451 مليار دولار حجم مشروعات الطاقة في الشرق الأوسط

محمود عيسى

استعرضت مجلة ميد مشروعات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا ـ في ضوء الإنفاق الرأسمالي الهائل على المشاريع الكبرى والذي يبلغ حوالي 30 مليار دولار سنويا.

وقالت المجلة إن قطاع الطاقة يعتبر أحد أكثر القطاعات التي تخلق الفرص الوظيفية والاستثمارية، كما يعد أكثرها موثوقية في المنطقة، فيما تشهد بعض الصناعات مستويات عالية من الاستثمار والتحول.

ففي نهاية أبريل 2019، بلغت قيمة المشروعات الجاري تنفيذها في منطقة مينا والتي تم التخطيط لها لتوليد الطاقة ونقلها وتحويلها نحو 451 مليار دولار. وتتصدر السعودية عقود مشاريع طاقة بقيمة 127,1 مليار دولار، فيما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة على حوالي 187,1 مليار دولار من هذه المشروعات أو 42٪ من إجمالي القيمة الصافية للمشروعات في منطقة مينا.

وفي شمال افريقيا، تبلغ قيمة مشاريع الطاقة 64,5 مليار دولار، حيث يمضي قطاع الطاقة قدما في مبادرات طموحة للطاقة النووية والطاقة النظيفة.

تخفيضات الدعم

وأضاف التقرير أن هناك اتجاها آخذا في الظهور والانتشار، وهو تطلع الحكومات لخصخصة وبيع الأصول الخاصة بتوليد الطاقة ونقلها وتحويلها على نحو يوفر مكاسب سريعة على المدى القصير للحكومات التي تعاني من الضغوط المالية، كما أنه سيجعل قطاع طاقة أكثر كفاءة على المدى البعيد.

وتقدر «ميد» أن ثمة حاجة لرفع طاقة توليد الطاقة المركبة المتوافرة بنسبة 40٪ عما كانت عليه في 2016 عندما بلغت 297,367 ميغاواط لتلبية الطلب المتوقع بحلول 2025. بالإضافة إلى الطلب المتزايد من السكان الذين يسجلون نموا سريعا، ستكون هناك حاجة إلى إضافات كبيرة لمشاريع الطاقة والصناعات الرئيسية مع مساعي الحكومات وشركات النفط الكبرى في منطقة الخليج إلى تعزيز قطاعي التكرير والبتروكيماويات كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي.

ورأى التقرير انه في مواجهة نقص إمدادات الغاز تعمل جميع بلدان منطقة مينا تقريبا على التخطيط لمشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث أدى الانخفاض الحاد في تكلفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى إطلاق المرافق الإقليمية مجموعة من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم مستمدة الدعم من الانخفاض القياسي في التعرفة.

وقد مثلت الطاقة المتجددة حوالي 6,7٪ من إجمالي الطاقة في منطقة مينا في 2018 وبحلول 2025، ستشكل الطاقة الشمسية 37٪ تقريبا من إجمالي الطاقة التي تنتجها مصادر الطاقة النظيفة.

وختم التقرير بالقول إن مرافق الطاقة الإقليمية تسعى كذلك لتنفيذ مشاريع لتطوير محطات نووية وأخرى تعمل بالفحم لتنويع مصادر الوقود وتعزيز أمن الطاقة، كما هو الحال في الامارات التي تستعد لتشغيل أول محطة نووية في العالم العربي في 2020، كما ستبدأ مصر قريبا في مشروع للطاقة النووية.

توقيع عقد مع شركة فرنسية بـ 4 ملايين يورو

رفع إنتاجية مصنع غاز الطبخ في الشعيبة بـ 10٪

أحمد مغربي

■ إعادة تصميم مركزي التعبئة B وC لأسطوانات الغاز سعة 12 كغم

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» أن شركة ناقلات النفط الكويتية قررت ترسية عقد تطوير وتحديث فرع تعبئة الغاز البترولي المسال في منطقة الشعيبة وإعادة تصميم مركزي التعبئة B وC لأسطوانات الغاز سعة 12 كغم لرفع مستوى الإنتاج، مشيرا إلى أن العقد بقيمة 4 ملايين يورو (ما يعادل 1,3 مليون دينار) وتمت ترسيته على شركة MAKEEN Energy الفرنسية.

وذكر أن الخطة الموضوعة لتحديث المصنع تشمل رفع الطاقة الإنتاجية في فرع الشعيبة لزيادة حجم الإنتاج بنسبة 10٪، ويشمل المشروع على توريد وتركيب وتشغيل مركزي التعبئة وفقا للتصميم المطور لخط الإنتاج، مبينا أن «ناقلات النفط» مستمرة في خطتها الاستراتيجية لتطوير وتحديث أنظمة التعبئة والتوزيع بصورة مستمرة في المصنع، لمواكبة أحدث التقنيات في صناعة الغاز المسال على المستوى العالمي.

وذكر أن مصنع الشركة في منطقة الشعيبة ينتج سنويا ما يعادل 6,5 ملايين أسطوانة غاز سنويا حجم 12 كغم، وقامت الشركة بإنشاء مصنع أم العيش لتغطية احتياجات الكويت من غاز الطبخ وتبلغ الطاقة الإنتاجية 14,5 مليون أسطوانة في السنة.

ومع تلك القدرة الإنتاجية وباستخدام أحدث التقنيات لكلا المصنعين ستلبي الشركة احتياجات السوق المحلي من أسطوانات الغاز المعبأة حتى عام 2030 مع توفير ضمان جودة وسلامة خدماتها المقدمة للمستهلكين.